

٢١٤
ت . م

تنبيه الواقف في حل ألفاظ الواقف ، تأليف
المناوي ، محمد عبدالرؤوف - ١٠٣١ هـ . كتب
في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

١٨ ق ٢٦ س ٢٠ ص x ١٥ سم
نسخة وسط ، خطها مغربي دقيق .

٧٣٥٢

الاعلام ٧ : ٥٧ البدر الطالع ١ : ٣٥٧

١ - أصول الدين - المؤلف ب - تاريخ
النسخ

١٥٤١ / ١

Copyright © King Saud University

١٤١٢ / ١ / ١٤٤



King Saud University

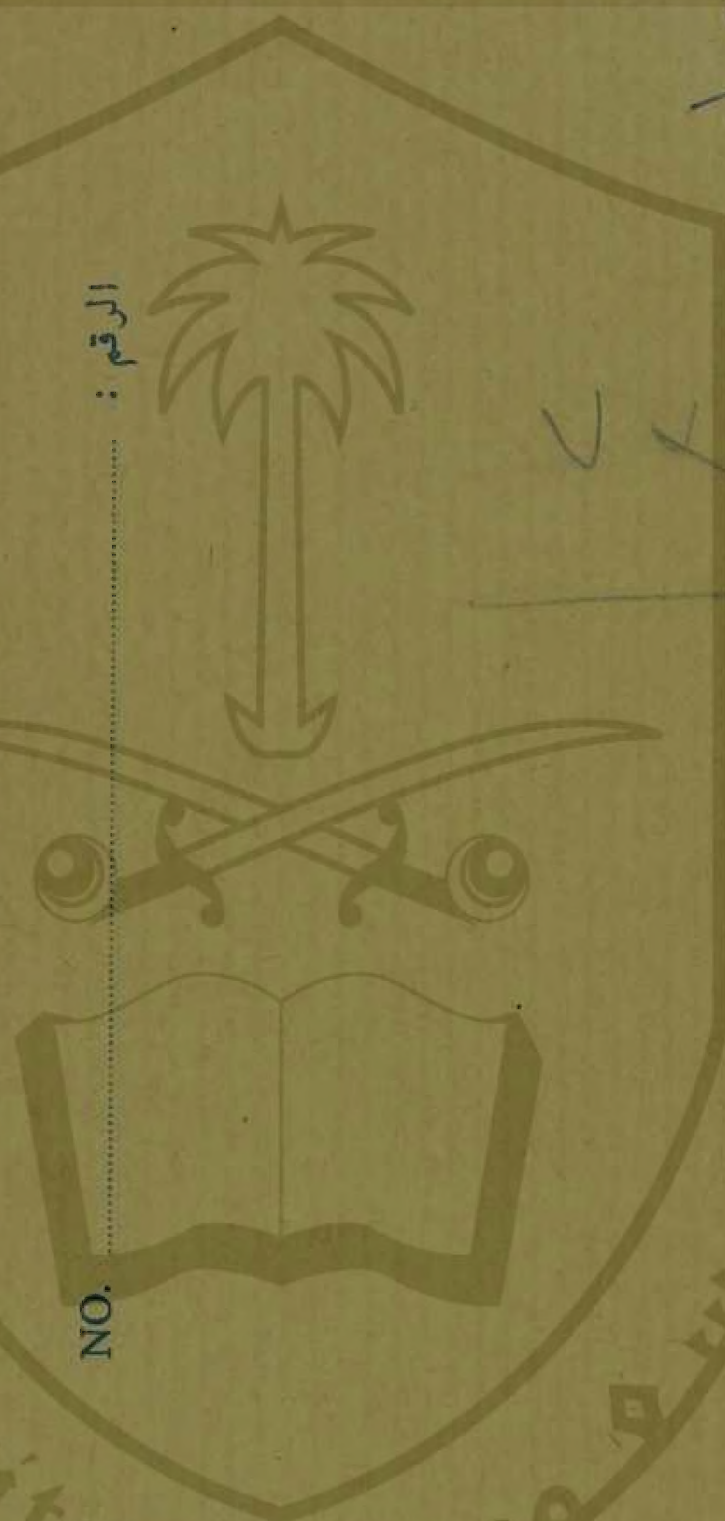
Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

الرقم :

NO.



جامعة الملك سعود

٧٣٥٢

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

٢٥٤ ١٠٥١ هـ

الرقم:	٢٥٤
العنوان:	تنبية الواقف على العاقل المراقف
المؤلف:	المنذري، محمد بن عبد الرزاق - ١٠٣١ هـ
تاريخ النسخ:	١٢٩ هـ - قديرا
اسم الناشر:	---
عدد الأوراق:	١٨ - قديرا
ملاحظات:	---

كتاب تنبيه الراغب في حل الفاظ
الشيخ الاسلام في علم الكلام
الشيخ الاسلام عبد الرزاق
المنذوي القافعي وهو
بخط مولفه تفع الله
به امين
ايم

بأن يكون قناعة الظاهر بطلان على وجوده في القصدية التي هي القصدية على قوله في الكلام
أيضا وأما الظاهر من الموارد موانع الورد في جميع موارد في هذا المقادير في الكلام
الرجوع من صدره إذا رجع وأما في المخارج فيلزم أن يقع في المخارج في الكلام
أي الرجوع إلى أصله أي ما قبله من غير أن يكون له في المخارج في الكلام
فلا يرى من ظهور أي شيء فأنه في أصله حاشا حال من قائل كبت وما في خبره من أودعه
وما عطف عليه أي فعل كل ذلك حافظا للفظ الذي ينبغي أن يحفظ عليها راجعا أمثرا
بما جاز العباد من شيعا موصفا بالظن بها في مقام الرمز والاشارة فلهذا يقع في خبره كتابه ويصح
طالبا حتى جاز متعلقين في فعل المذكور كما أورد في قوله في مقام ما بعد ذلك
ثم من تجب على ذلك أودعه بقوله حاشا حال لا عوج فيه ولا إرباب ولا حجة أي لا ترد ولا
اضطرار متساويا صدق أو أويله وورد أودعه أو آخره متساويا سواء كان واحدا أو قوله
بكره لكونه كلاما من أركان الجحان لم يعلمها لم يسمها من قبل الله ولا كان وكنت بره من الزمان
مدة طويلا منه أجيل راسي أودعه وأودعه في كلامي كما فعله الناس حال تكلم في المسرد أو امر
نفس من الموارد وهي حاشا وكونه كل من أودعه في كلامي صاحبه ما يراه وأشأ وورد في الله
جمع نية وهو المتصل لأنه يبنى عن الفحاش من أودعه في كلامي مع تعدد فاعطيه من الخطية والخطية
ومن جهة فاعطيه سلطان الهند محمد شاه جونه وكثرة الراعي في قوله في كفو متعلقين
بأجيل وما عطف عليه أنهما إليه تعالى رزقت الغرور والي زوجهما رزقا بالغم رزقا وزقا
يعرف قدره في كل مبرها كثره موقوف من عند الله له موانع جمع موقوف من الوقوف بمعنى
الملك بعض الذين فيها بالسيف والسيان وهو متعلق ناظر مستغرق في موانع جمع موقوف من
الوقوف بمعنى الدلالة وفيه إشارة إلى اسم الكتاب ينصر فيها بالحجة والبرهان ولا بد لذلك
من هذه النسخة فإن السيف الثاني حسب القاطع إذا لم ينعى حده كما قيل حرق لا عب وهو يدل
على كبره به عند التلاعب حتى وقع غايته لا حالة الرأي وما عطف عليه إلا خيار على لا يوازن
من وأزنت بين الشين إذا وزنت أحدهما بالآخر لتعرف أيهما أرحح ولا يوازي لا حاشا في
ولا يتأكل بأحد وهو معنى من أن يباقي غيره وبناخره وأجل من أن تهاهي وبناخره والمعنى أنه
أجل من متعلقين بالمهااة أي ما يمكن أن يمتنع به فلا يتصور أن يباخره أحد أصلا وهو أعلم من
البلاد وساس أي حنة وضبط العباد حاشا فيمنع عن السنة في أعظم وأعلم منزلا ومكانا

ما يكون

بأن يكون قناعة الظاهر بطلان على وجوده في القصدية التي هي القصدية على قوله في الكلام
أيضا وأما الظاهر من الموارد موانع الورد في جميع موارد في هذا المقادير في الكلام
الرجوع من صدره إذا رجع وأما في المخارج فيلزم أن يقع في المخارج في الكلام
أي الرجوع إلى أصله أي ما قبله من غير أن يكون له في المخارج في الكلام
فلا يرى من ظهور أي شيء فأنه في أصله حاشا حال من قائل كبت وما في خبره من أودعه
وما عطف عليه أي فعل كل ذلك حافظا للفظ الذي ينبغي أن يحفظ عليها راجعا أمثرا
بما جاز العباد من شيعا موصفا بالظن بها في مقام الرمز والاشارة فلهذا يقع في خبره كتابه ويصح
طالبا حتى جاز متعلقين في فعل المذكور كما أورد في قوله في مقام ما بعد ذلك
ثم من تجب على ذلك أودعه بقوله حاشا حال لا عوج فيه ولا إرباب ولا حجة أي لا ترد ولا
اضطرار متساويا صدق أو أويله وورد أودعه أو آخره متساويا سواء كان واحدا أو قوله
بكره لكونه كلاما من أركان الجحان لم يعلمها لم يسمها من قبل الله ولا كان وكنت بره من الزمان
مدة طويلا منه أجيل راسي أودعه وأودعه في كلامي كما فعله الناس حال تكلم في المسرد أو امر
نفس من الموارد وهي حاشا وكونه كل من أودعه في كلامي صاحبه ما يراه وأشأ وورد في الله
جمع نية وهو المتصل لأنه يبنى عن الفحاش من أودعه في كلامي مع تعدد فاعطيه من الخطية والخطية
ومن جهة فاعطيه سلطان الهند محمد شاه جونه وكثرة الراعي في قوله في كفو متعلقين
بأجيل وما عطف عليه أنهما إليه تعالى رزقت الغرور والي زوجهما رزقا بالغم رزقا وزقا
يعرف قدره في كل مبرها كثره موقوف من عند الله له موانع جمع موقوف من الوقوف بمعنى
الملك بعض الذين فيها بالسيف والسيان وهو متعلق ناظر مستغرق في موانع جمع موقوف من
الوقوف بمعنى الدلالة وفيه إشارة إلى اسم الكتاب ينصر فيها بالحجة والبرهان ولا بد لذلك
من هذه النسخة فإن السيف الثاني حسب القاطع إذا لم ينعى حده كما قيل حرق لا عب وهو يدل
على كبره به عند التلاعب حتى وقع غايته لا حالة الرأي وما عطف عليه إلا خيار على لا يوازن
من وأزنت بين الشين إذا وزنت أحدهما بالآخر لتعرف أيهما أرحح ولا يوازي لا حاشا في
ولا يتأكل بأحد وهو معنى من أن يباقي غيره وبناخره وأجل من أن تهاهي وبناخره والمعنى أنه
أجل من متعلقين بالمهااة أي ما يمكن أن يمتنع به فلا يتصور أن يباخره أحد أصلا وهو أعلم من
البلاد وساس أي حنة وضبط العباد حاشا فيمنع عن السنة في أعظم وأعلم منزلا ومكانا

ما يكون

ثبت عليه العقائد غير انفسا فتي رده انما اذا اثبت عليه ثم لم يتبق انفسا راعى انفسا
تطعن في خروج المحدث من احد الجاهليين فقلت انفسا فقلت انفسا فقلت انفسا فقلت انفسا
وان امكن تطبيقه عليه بنوع تكلفه فيقال علم اي معلوم يتقدم معه اي مع العلم به في العلم به والامر
بالاعتقاد ما يتقدم به نفس الاعتقاد دون الفعل فان الاحكام المأخوذة من الشرع فكلما
احد ما يتقدم به نفس الاعتقاد كقولنا الله تعالى عالم فادرس مع بصير وعقل اعتقاد به
واصله واعتقاد به وتقدم على العلم الكلام كقولنا في ما يتقدم به العلم كقولنا في العلم
والزكاة فربما وهذه تسمى علمية وفريضة واحكاما ظاهرية وتقدم على العلم الفقهية وانما لا
تلك في بعض في عدد بل تسمى اعتقادا في الاحكام الفعلية فلا يشاء ان يحد بها كمال وانما مبلغ
من العلم هو التمسك بالنام الى اعتقاد ان يكون عند ما يكتبه في استظهارها اذ ارجع اليه وان استدل
لما كان خلاف العقائد فانها مضبوطة لا تسمى اعتقادا فلا يعتد بها والاعتقاد على
انفسا وانما تسمى اعتقادا لانها وطرق في دفع شبهاتها وبالدلالة المستوية الى ومن محمد صلى الله
عليه وسلم صوابا كانت او خطأ فان الحكم كاعتباره مثلا وان خطاها في الاعتقاد وما يتقدم به
في انفسا لا يخرج من علم الكلام ولا يخرج علمه الذي يتقدم معه على انفسا في الاعتقاد بالباطن من علم
الكلام الى موضوع الاعتقاد ان موضوع العلم الذي يراد تحصيله وانما وجب تقدم موضوع
اي الاعتقاد في موضوع علم الاعتقاد المطالب مزيدا متميزا اذ به اي بالموضوع متميز
العلم في انفسا بيان ذلك انما كمال النفس الانسانية في قوتها المادراكية انما هو معرفة حقائق
الاشياء واحوالها بقدر الطاقة البشرية ولما كان تلك الحقائق واحوالها متغيرة متنوعة وكان معرفتها
مختلطة متشعبة ومعقدة وغير مستقيمة انفسا من العلم وتسميها ان جعل مضبوطة متميزة
تتمتع بالذات والاولى من احوال والآثار من الذات المتعلمة لشي واحد اما مطلقا او في
جهة واحدة او اشياء متشابهة متماثلة متساوية في ذاتي او على ضلائل اعداد ووهو
على حدة وسواء ذلك الى الاشياء موضوعا لذكر العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه فصارت
كل طائفة من الاحوال متميزة في موضوع علمها منفردة متميزة في نفس عن طائفة اخرى متميزة في
موضوع اخر فجات على كل منهم متميزة في انفسا بموضوعاتها وسكنت الى اخر ايضا هذه الطائفة في العلم
وهو امر اكمل في اذ لا ما يقع عقليا من ان يعتد كل مسألة علمية براسه وتفرد بالعلم ولا من ان يعتد
مسائل كثيرة غير متميزة في موضوع واحد سواء كانت متشابهة من وجه اخر او لا بخلاف اعداد ووهو

ما يتقدم به

ما يتقدم به واعلم ان الامتنان انما هو المطلوب بالمرضوع انما هو المطلوب بالمرضوع انما هو المطلوب بالمرضوع
ما يتبع وانما حصل ما يتقدم به على علمه ان كان تفرقا للعلم وانما ان كان تفرقا للعلم ان كان تفرقا للعلم
انه قد لا يلاحظ المرصوع في انفسا فقلت انفسا فقلت انفسا فقلت انفسا فقلت انفسا
الكلام المعلوم من حيث انه يتعلق به انفسا العقائد الدينية تعللها براسا او بعيدا او في مكان
هذا العلم اما عقائده من حيث كاشفاته القديمة والوحدة للدين والاشياء القديمة وصحة الاعتقاد
واما قضايا يتوقف عليها تلك العقائد كتركيب الاحكام من احوال الزيادة وجواز الاحكام وكيفية
احكام وعدمها بما راجع ومات المحتاج اليها في الاعتقاد كون صفاته تعالى متعددة موجودة في
ذاته والسائل لموضوعات هذه السائل هو المطلوب المستأول للوجود والمعلوم والحال فان
حكم على المعلوم بما هو من العقائد يتعلق به انفسا تعللها براسا وان حكم عليه بما هو وسيلة اليه يتعلق
به انفسا تعللها بعيدا او لسبب مراتب متناهية وقد يقال المعلوم من احكامه الخد كونه
محمولات مسأله ايضا فلا ولي ان يقال المعلوم من حيث يثبت له ما هو من العقائد الدينية او
وسيلة اليه لا يقال ان اريد بالمعلوم مفهومه فاكبر محمولات السائل اخص منه فلا يكون عرضا
ذاتيا له وان اريد به ما صدر في علمه من افراده كان اعم منه فلا يكون ايضا عرضا ذاتيا محمولا
عنه ما لم يتقدم ما يحمله مسأله كماله كما حقق في موضوعه لاننا نقول قد حقق هناك ايضا ان العلم
الذي ان يكون ان يكون اخص من موضوعه معروضه نعم نعم ان احكامه الخد كونه لا يدخل في ذلك
القدرة للمعلوم مثلا لا يكون عرضا ذاتيا له من تلك احكامه وان كان تحت الحكم عن قدرته تعالى
لانفسا عقيدة دينية وقيل هو اي موضوع الكلام ذات الله تعالى والقابل بذلك القابل الى
اذ بحث فيه عن اعراضه الذاتية اعني عن صفاته النبوتية والسلبية وعن افعاله اما في الدنيا
كحد ربه العالم اي احكامه واما في الآخرة كاحكام الاجساد وعن احكامها كعبث الرسول
ونصب الامام في الدنيا من حيث انها واجبان عليه ام لا والى الوان والعقائد في الآخرة من حيث
انها واجبان عليه ولا بد في هذه المارعة من اعتبار قيد الوجوب او عدمه والى لكاتب من قبيل
الافعال دون الاحكام وتبعه نظيرين وجهين الاول انه قد بحث فيه اي في الكلام عن غيرها
عن غير ما ذكرت من الاعراض الذاتية له تعالى كاجزائه والاعراض اي احوالها لا من حيث
هي مستنده اليه تعالى حتى يمكن ان يتدرج في البحث عن اعراضه الذاتية وذلك مثل قولهم
انجزه ان لا يشهد احكامه والاعراض لا تنقل لانتقال ذلك البحث انما يورد في هذا العلم على

ينبغي ان لا يجهل ان العلم لا يكون له احوال بل هو موجود في كل زمان ومكان
 لا يات بقول ليس ذلك العلم من الامور الموقوفة التي لا يكون لها احوال بل هو
 المستغنى عن البيان بالكلية فلما علم من بيان في علم فان في هذا العلم الذي هو
 فوجب ان يكون راجعا الى احوال موضوعه وليس كذلك كما عرفت ولا ينبغي ان يكون
 بعض ما يل علم مبدأ المسائل اخرى منه اذ لم يتوقف الاول على الاخر فيكون مسألة
 من جهة ومبدأ من جهة اخرى كما سياتي او في علم اخر اي وان من في علم اخر كان في علم
 اعلى منه من علم الكلام من جهة مباديه شرعي اذ لا يجوز ان يتبين مباديه في علم اخر غير
 شرعي واللا احتياج رتب العلوم الشرعية على الاطلاق الى علم اخر غير شرعي وانه ان شئت
 علم شرعي اعلا من علم الكلام بطريق الاتفاق والتماثل ان يقول ان مبادي العلم الاطلاقي تدبر
 وان كان على فله في العلم الاطلاقي فاللزام على ذلك التقدس ثبوت علم شرعي سبق فيه مبادي
 الكلام او احتياجه في مباديه الى علم غير شرعي فان سلم بطلان الثاني فقد لزم بطلان الاول
 الا ان يقال ليس لنا علم شرعي سبق فيه ما نحن بصدده الثاني ان موضوع العلم لا يبين فيه
 وجوده لان المطلوب المتيقن في العلم اثبات الاعراض التي هي موضوعه ولا شك ان
 متوقف على وجوده فلا يكون وجوده عرضا فاثباتها في نفسه والالزام توقفه على نفسه
 واعتبر من علم بان اثبات العرض الذي الذي هو غير الوجود متوقف عليه واما اثباته
 فلما قلنا محذورا املا واحدا بان الوجود المطلق مشترك بين الوجودات باسرها
 فلا يكون عرضا فاثباتها في نفسها واما الوجود الخاص بواحد منها فهو حقيقي لا محال
 على نفي نفيها وبما تعال بما امتاز الوجود عما عداه من الاعراض اذ انتم تنوونها علم
 لم يستحسنوا ان يجعل معها في قرين فيطلب اثباته مع اثباتها في علم واحد فيلزم اذ ان
 كان موضوع الكلام ذاته تعالى اما كون اثبات الامانة بعبادته فلا يحتاج الى بيان
 اصلا او كونه مبينا في علم اعلى هو الكان شرعا او لا فان بيان وجود الموضوع المتأخو
 في الاعلى الذي هو اعم موضوعا وادنى الادنى لان الاخص ثبت في الاعم بالتسمية اليه
 والى غيره وادنى العكس والتميزان يعني كون انسانيته تعالى سببا لذاته وكونه مبينا في علم اعلا
 من الكلام باطلان اما بطلان الاول فلما لا ينبغي ان يكون فيه واما بطلان الثاني فقد خالف
 فيه الارشاد حيث حوز ان يكون ذاته تعالى مستملا لانيه في الكلام مبينا في العلم الاطلاقي

الباحث

اليه حيث عن احوال الموجود بما هو موضوع للمعتقد الى الواجب من غير ان يكون له احوال
 لم يتبين له العلم هو المتعبد له بل هو في علمه هذا وايضا كيف يمكن له العلم بالعلوم الشرعية اذ
 من علم غير شرعي بل احتياجه الى ما ليس عليه شرعا فيكون له العلم بالعلوم الشرعية فان قلت
 ان العلوم التي جعلت موضوع الكلام ما ذلعال انبياء فليست هي بعبارة بل احوال غير محتاجة
 الى بيان كانيه الموجود الذي هو موضوع الكلام الذي لا يعني بانبياء سوى حملها على غيرهما
 احيانا فليست وبل هو اي موضوع الكلام الموجود بما هو موجود اي من حيث هو هو
 متعبد لشي وانما يل به طائفة منهم جهة الاسلام وتساوي الكلام عن الثاني انما كان له في
 موضوعه ايضا هو الموجود مطلقا باعتبار وهو ان العلم فمسا في الكلام على قانون
 الاسلام خلاف الحق في الثاني فانه على قانون عقولهم وان في الاسلام او خالفه وفيه
 ايضا كالتقوى الاول نظر من وجهين الاول انه قد بحث فيه اي في الكلام عن احوال
 الموجود واحال وعي احوال امور لا باعتبار انما موجودة في الحادج الى حيث فيه
 عن احوال لا مورد للتوقف تلك الاجزاء على وجود تلك الامور في الخارج سواء كانت
 موجودة فيه ام لا كما نظر والدليل فيما له مثلا النظر الصحيح بتقدير العلم ام لا والدليل وجه
 دلالة كذا ونسبهم الى كذا فان هذه كلها مسائل كلامية كما ستعرفه لا يقتضيهما وجود
 موضوعاتهما في الخارج واما الوجود في الذهن فم اي المتكلمون لا يقولون به حتى يهلك
 النظر والدليل وكذا العدد والحال في واحال من الموجودات المذهنية فليست هي
 الموجود بما هو موجود ولا شك ان احوالها انما عرضها من حيث انما موجودة مطلقا فلا
 اشكال الثاني قانون الاسلام ما هو اخص من هذه المسائل الكلامية اذ المسائل الباطنية
 خارجة عن قانون الاسلام قطعنا فان في علم هذا الثاني ان الكلام هو هذه المسائل المحتاجة
 قطع ورد عليه ما اشار اليه بقوله وبهذا التقدير اي يكون المسائل حقة على قانون الاسلام
 لا ينتمى العلم الى علم الكلام عما ليس علم الكلام كيت وكل من حاجي المسائل الحقة والباطنية
 يدعي ذلك اي كون مسائله حقة على قانون الاسلام مع ان هذا العلم بغير قطع لان الحق
 من ارباب علم الكلام ومسائله من مسائل الكلام كما اشر اليه وان كثر ذلك الحق كما في حقبة
 المصطفى يكونه تعالى جسد دون الثاني بانه تعالى بصفات الاحكام المستتر من الباطنية
 او بدعي كما معتزله وقد عاين بان المراد بكون العلم على قانون الاسلام ان تلك

جامعة الزيتونة
 مكتبة المخطوطات

المقابل بما خوله من الكمال والسنه وما عساه اليه يستند والكل والكل ان لم
ان لم يجعل حقيقة كونه التي على قايون تلك الشك في ان يكون موضوع لم يتوكلت بما في العلوم
على ان يكون موضوعات وهو بطا من ان حصلت قداكه الحجة ان تلك الحقيقة لا مدخل لها
في عود من المجلات لموضوعاتها على قياس ما مر في حقيقة المعلوم المتعدد الثالث فائدة
وانما وجب تقدم فائدة العلم الذي ساد ان شروع فيه ونعنا للبحث فان الطالب ان لم
يعتقد فيه فائدة صالحة لم تصور منه الشروع فيه قطعاً وذلك لظهوره لم تعرض له وان
اعتقد فيه فائدة غير ما هو فائدة امكنه الشروع فيه الثالث لا يثبت عليه ما اعتقد
بل ما هو فائدة ويرى ان يمكن موافقة لمرضه بتدبيره في تحصيله عشاء عرفاً ولزاد
عطفه على دفعه رغبته فيه اذا كان ذلك العلم مما للمطالب بسبب فائدة التي عرفها
نوفيه حقه من الجهد والاجتهاد في تحصيله بحسب تلك الفائدة وهي ان فائدة علم الكلام
امور الاول بالنظر الى الشخص في قوته النظرية وهو الترتيب في شخصه المنطوق الى دونه
اللاتيان ورفع الله الذي امنوا بكم والذين اتوا العلم ورجات خص العلم المتقني بالذكور
مع اندراجهم في المومنين فاعلم انهم كانت في وخصوصاً لما لا يعلم بكم بالانتم
الى كمال الغيرة وهو ان شاد المستورين بايضاح الحق لهم الى عقائد الدين والزام المعاندين
بافهم احكامهم فان هذا الزام المشتمل على تفصيل المعاندين بما جرحوا الى الاذعان والاسناد
يكون فافعله وكما انما ج بالاسم الى اصول الاسلام وهو حفظ قواعد الدين وهي
عقائده من ان ينزل لها شبه المصطلحين قد بالنظر الى فروعها وهو ان يبنى عليه العلوم الشرعية
اي يبنى عليه ما عساه منها فانه اساسها واليه يؤول اخذها واقتباسها فانه ما لم يست
وجود صانع عالم قادر مكنه يرسل الرسل منزه لتكتب لم تصور علم نفسه وحدث ولعلم
نفسه واصوله وكله يتوقف على علم الكلام مقبسة منه فالأخذ منها بدونه كيان على غير
اساس واذا حصل علمها هو فيه لم يندرج على برهان ولا قياس بخلاف المستنبطين لما قام
كانوا عالمين بحقيقة وان لم يكن فقامتهم هذه الاصولات المستندة فيما يستند كما في علم
الفقه بعينه بالنظر الى الشخص في قوته العملية وهو صحة التمسك بالادلة في الاعمال
وصحة الاعتقاد بقوته في الاحكام المتعلقة بالانفعال اذ بها ان يهذه الحق في التمسك
والاعتقاد من حيث يتولى العمل في ترتيب الشواهد عليه وغاية ذلك كله اي والفائدة التي

للمدعى

بفهمها ما ذكر من الامور الخفية وسببها من التمسك بقواعد الدارين فان هذا
القول مطلوب لذاته فهو سببي لا عرشي وعلمه الايات المصدرة الرابع مرتبة
اي شرفه وانما وجب تقدم مرتبة العلم الذي يطلب ان شروع فيه لتعرف قدره ورتبته
من العلوم فهو في حقه من الجهد والاجتهاد في التمسك واقترانه اذ عرفت هذا فنقول
فقد علمت ان موضوعه اي موضوع الكلام وهو المعلوم اعلم الامور واعلاها فافعله
اشرف المعلومات التي هي مباحث ذاتة تعالى وصفاته وافعاله ولا شك انه اذا كان
المعلوم اشرف كان العلم به اشرف مع ان موضوعه مقيد بحقيقة تبنى على شرفه ايضا وعلمه
اعني تلك السعادة المترتبة على الامور الخمسة اشرف الغايات واجدها نفعا ودلالة
تعيينية حكم بها اي بحجة مقدماتها وحقيقة الصور المعارضة لها صريح العقل بل شأبه من
الوهم وقد يأتى تلك الدلائل بالمثل وهي اي شأبه لا العقل لها بصحة مع تأيدها بالمثل
هي الغاية في الوثاقه اذ لا ريب في صحة الدلائل التي تطابق فيه العقل والنقل فافعله
وتأيل العلم الا لاني فان خالفه النقل اياها شأبه اذ علمنا بان احكام عقولهم بها ما خوله
من اوهاهم لامن صرحها فلا يؤق بها أصلاً وهذه الامور اذ يكون في شرف علم الكلام عن
معلومه وغايته وحجته هي جملة شرف العلم لا تعدوها الى لا يتجاوز جهات الشرف هذه الامور
التي ذكرناها واما كون سائل العلم اقوم فراجع الى فضيلة الدلائل ووثاقتها فافعله
اذ اشرف العلوم بحسب جميع جهات الشرف المتعدد الخامس مرتبة بدون كلمة في وهو ان
لما تقدم وما تاتى من المخرجه في كثير من النسخ في سائله وانما وجب تقدم الاشارة الى الجاهلية الى
سائل العلم الذي يطلب الشروع فيه ليتبين الطائفة على ما يتوقع اليه من المطالبين بنسبها من حيث
لم يد استصحابه في طلبها وانما قال التي هي المقاصد لان كل علم مدون له سائل في المقاصد
الاصيلة وفي حقيقة ومبادئ اما تصورتم او تصدقتم هي وسائل الى تلك المقاصد و
عدت جزءاً منه لشدة الحاجة اليه واما بعد موضوعه جزئاً لثا منته فافعله ان الموضوع نفسه
من المبادئ النورية وكونه موضوعاً له من مقدمات الشروع فيه اذ جرحه عنه اتفاقاً
وانتهى اعني وجوده من المبادئ المصدرة منه المهمة عندهم اصولاً موضوعية كما صرح به
ان سبباً في برهان الشا وهي اي سائل الكلام كل حكم يعبري جعل الحقيقة نفس الحكم لانه المقصود
في الحقيقة المطلوبة في العلم واما اطرافه فمن الجاهلية في التصورية ووصف الحكم بكونه نظرياً

منه ولا يستعمله الا في ذلك العلم الذي هو المقصود به فيكون العلم بالعلم المقصود
نفسا عن ان يكون تصور من ذلك العلم في نفسه عينا ايضا فانه العلم بالعلم
لما فيه وكان في من الازدواج تصور في نفسه وكلها محمول على ان لا يتصور على ما ذكر
بل نقول ان كل احد يعلم بالضرورة انه موجود ويعلم ايضا كذلك انه علم به في العلم احد تصور
هذا التصديق وهو بداهي ايضا فيكون تصور ان في علم التصديق البديهي اوله ان يكون بداهيا
فان قلت في جواب هذا السؤال لا يلزم من بداهة التصديق بداهة تصور ولا بداهة في نفسها
فان التصديق البديهي ما لا يتوقف بعد تصور الطرف على نظر حاز ان يكون تصورا في باسرها
كسنة فلا يلزم الاستدلال بداهة التصديق على بداهة تصور ان اصله قلت في رد هذا الجواب
ان المدعى حصول هذا التصديق بالنظر في الحكم ولا في اطرافه اذ لا يلزم عنه العلم والبيان
الذين لا يتبين منهم الكتاب في حكم ولا في تصور والفرع في الشبهة بان التصديق لما هو الحكم
وحده وتصوراته اطرافه شرطه فان لم يكن فيه هو الحكم المستغنى عن الاستدلال
وان كانت تصوراته نظرية وليس التصديق عبارة عن مجموع المركب من الحكم وتصوراته اطرافه حتى
يكون بداهة مستندة لبداهة تصوراته لا يجد في هذا المقام ما عرفت من ان هذا التصديق
الذي نحن فيه مستغنى عن النظر مطلقا ثم شريح في جواب لا نقول بقوله لا نقول بل في التصديق
تصور الطرفين بوجه ما ولا يحتاج فيه الى تصورهما بالعلم كما حكم على جسم معين مثلا بعد بداهة
شاع على كثر معين مع الحمل حقيقة على الانسان او على دمع الحمل حقيقة الحزن والتفكير في علم بان
الواجب تعالى اما نفس اوله وان لم يعلم حقيقة كنهها بل باعتبار امر عام عارض لها ككونه
صا نفا للعلم وكونه مدرة للبدن مثلا فاللزام مما ذكرتم ان يكون تصور مطلق العلم بوجه ما بداهيا
والانزعاق فيه بل في تصور حجب الحقيقة الوجه الثاني ان العلم لو كان كسبا معرفا فاما ان يعرف بنفسه
وهو بطلان او تعينه وهو ايضا بطلان لان علمنا علم بالعلم على علم العلم بغيره لزم الدور لكونه
معلومه كل منهما على معلوم من الاخر وهذا الوجه على تقدير صحة حجة على من يقول انه اي مطلق العلم
معلوم حجب حقيقة كنه لا بالتصور فاذا لم يعلم كونه معلوما كنه الحجة ان يقال لا يلزم من اشتاع
كونه مكتسبا ان يكون في دريا جواز ان يكون تصوره بكنهه مستغيا والجواب ان علمنا العلم بالعلم حصول
علم جزئي متعلق به لا تصور حقيقة العلم المطلق فان اكثر الناس يعلمون اشياء كثيرة وليسوا بتصورون
حقيقة العلم المطلق والذي يحاول ان يعلمه اي يعلمه ان يحصله على فذلك التصديق بغير العلم تصور حقيقة

العلم بالعلم ان لا يكون العلم بالعلم من غير ان يكون العلم بالعلم من غير ان يكون العلم بالعلم
وعلى حصول حقيقة العلم في من ذلك العلم في نفسه عينا ايضا فانه العلم بالعلم
وليس ذلك الحصول من غير ان يكون العلم بالعلم من غير ان يكون العلم بالعلم
العلم المطلق بنفسه في الذهن ومن تصور ذلك لان حشاها عدم الفرق بينهما في الشبهة الاولى
تجسد انه اذا حصل بالضرورة علم جزئي قائم بالنفس كان ماهية العلم حاصله بالتصور في نفسه
قائمة بالنفس ايضا وهذا المعنى كونه تلك ماهية متصورة وفي الشبهة الثانية تجسد ان تصور ماهية
العلم اذا توقف على حصول علم جزئي متعلق بالغير ولا شك انه متوقف على حصول ماهية في نفسه قائمة
بالذهن وهذا المعنى تصور ما قد توقف كل منهما على الآخر واذا ظهر الفرق بينهما بان ارشاد ماهية
العلم في النفس على وجهين احدهما ان يرسم فيها نفسها في من حشاها وذاك حصوله وليس تصور
ولا اشتراكه على قياس حصول الشكاعة للنفس المرجح لا تعارفا بها من غير ان تصورهما
والثاني ان يرسم فيها مثلا ومورد تما هذا هو تصورهما لا حصولا على قياس تصور الحجة
الذي لا يرجح انصاف النفس بها وهو المظهر بغيرها اضمحلة الشبهة ان تأكله المذهب الثاني
وبه قال امام الحرمين والفراي انه ليس من ورها بل هو نظري ولكن يصير حادثة ورعا
نصرا بالمدلول الثاني اما قال رعا لان التصديق به تجسدية الاخرى انه ان لم دل على امتناع
التجديد ون عسره وان لم يتم لم يدل على شيء وقالوا وطريق معرفته الشبهة والمثال اما الشبهة
التي ان يميزه عما يتيسر به من الاعتقادات فتقول مثلا الاعتقاد اما حازم او غير حازم
والحازم اما مطابق او غير مطابق والمطابق اما ثابت او غير ثابت فقد خرج عن الشبهة اعتقاد
حازم مطابق ثابت وهو العلم بحقي اليقين وقد تميز عن الظن بالبحرزم وعن الحمل المركب بالمطابقة
وعن تقليد الحبيب الحازم بالثبات الذي لا يزول بالتشكك واما المثال فكان بيان العلم
ادراك البصرة المشابه لادراك البصر او يقال هو كاعتقادنا ان الواحد نعتا
وهذا القول بعيد فانما اي الشبهة والمثال ان اذا اخبرنا لماهية العلم عايدا عما صلي
معرفا وحدا لما اذ لا نعني فيها بتحديد سوي تقريرها والام حصل به معرفة لماهية العلم
لان حصول المعرفة لى لا بد ان يحدد عن غيره لا من اشتاع حصول معرفته بدون غيره واعلم ان
الغرض الى صرح في المحققين بانه يفسر تحديد العلم بعبارة حرة جامع لمعنى والفضل الذي اشرف
ذلك متعسرا في اكثر الاشياء بل في اكثر ادراكات الحسية ككنهه لا نفس في الادراكات الحسية ثم قال ان
التقسيم المذكور ينقطع العلم عن مطلق الاستنباط والتمثيل بادراك البصر فيتميز كحقيقته فظاهر

[illegible]

وخرج عنه علمنا اذ لا مدخل له في صحة الدلائل على ما بينا فان ابيات الـ العلم ما عايناه
 وقدر اورد عليه بعد تعليم ان العلم لا يحد في علم احدنا بسببه واما ما عايناه من العلم
 فان ما يعلق به من العلم ليس بغير العلم ولا ما يعلق به من العلم هو العلم وهذا ان لو ارد ما
 يعلق به اتيان معلنه واما لو ارد ما يعلق به الايمان في الجملة وان لم يكن محققا بحسب شخصه فلا
 ورود له اذ عليه واه عبارات قرينة من هذه العبارات المذكورة نحو ان العلم على ما هو
 به وفيه الزيادة المذكورة والدور وان التبيين مشعر بالظهور بعد الاحتجاج فخرج عنه علمه تعالى
 او ابيات ابي انبائه المعلوم على ما هو به وفيه الزيادة والدور وانه يلزم ان يكون العلم
 متنا بوجوه تعالى متبناه وهو محقق وايضا اذ ابيات يعلق على الاجادة وعلى تكملة التي عن ذكره
 ولا مجال فيها لاراد اي منها وقد يعلق على العلم كونه فيلزم تعريفه التي بنفسه او التنبه به
 اي المعلوم على ما هو به وفيه الزيادة والدور وانه يوجب كونه الباري وانشاء ما هو عالم
 به وقد يعلق على علمه من علمه من العلم ان الله اعلمه حازم مطابق لموجب
 اما ضرورة او دليل وانما قد تم بعد تنبيهه عن كونه من دورنا ولا عبارات عليه غير انه يخرج
 عنه التصور لعدم اندراج في الاعتقاد ولا يعلق وروده ايضا على التنبه الاول
 المتناول عن اعتزاله مع انه علم بيان مثلا في الدلائل على علمه معنى التنبه وفي الجوهر على
 فبقية الانسان او اراد ان الاول من الغرضات الاصطلاحية والاني من الماهيات المتروكة
 السادس في الحكم ان حصول صورة التي كلها كان او جزيا موجودا او معدوما في العقل اي
 عند لبنائه اذ اذكر ان الحسرات وتعالى بعبارة ظاهره الاختصاص بالكلية هو متشبه ما فيه
 المذكر في النفس اي ذلك بغيرها وهو اي كون العلم حصول الصورة او تمثيل الماهية
 مبني على الوجود الذهني وسحق علمه اي عن الوجود الذهني وكون العلم عندهم عبارة عنه
 وهذا اي ما ذكره في تعريف العلم بتناول العلم والتمثيل المركب والتقليد بل الشك والوهم ايضا
 وتسميتها علما اي حصول صورة في كماله هو الله تعالى استعمال اللغة والعرف والشك اذ لا
 يعلق على اجال علمه مركبا انه عالم في شي من استعماله لفظ والعرف العام والذوق كيف لا
 ان يكون اجمل الناس ما في الواقع اعلمهم به وكما لا يعلق في شي من علمه والذوق والوهم
 واما التقليد فقد يعلق عليه العلم كمالا حقيقته ولا مشاحة اي لا مضانته ولا متنازه في اصطلاح
 بل لكل احد ان يعلق على ما يشاء الا ان رعاية الكرامة في الاسرار المشهورة من الجمهور او ولي راجب

والقول هو انك في التام فاعني انه صفة تتكلم بها لمن قام به ما من شأنه ان
 يشكر انك في تمام لا اشتهاء فيه فيخرج عن الحد الطن والحد المركب واعني ان المصلحة
 ايضا لا نه في احتيانه عقدة على التعليل فليس فيه انك في تام وانما في جعل في العقدة المرحمة
 الثالث في اقسام العلم وليم بعد الاول انه اي العلم يعني الاول انك مطلقا لشيء او لظن
 ايضا او ما يعني المصنوع كذا المختار ان خلا عن الحكم اي اتباع النسبة او انما في تصور سوا
 كان المعلوم مما لا نسبة فيه اصلا كالشأن او فيه نسبة يتقيد به كالحجران الطاق او الشايب
 كقولك احمر او نسبة خبر به لم يحكم ما حد طر في كذا اذا اشككت في زيد فام فان هذه كل علوم
 عن الحكم المذكور والآل اي وان لم يحل عن الحكم تصديق والتمسك من هذه العبارات ان التعديني
 هو الاول ان المعارف الحكم كما تنضمه عيان المتأخر لا نفس الحكم كما هو من هذا الاول ولا
 المجمع المركب منه ومن تصورات النسبة وظهر فيها كما اشارت الامام الرازي وغيره بقوله اذا
 جعل الحكم او راك كذا لم يرد به رجوعك الى وجودك فالصواب ان يقال العلم ان كان حكما
 اي او راك بان النسبة واقعة او ليست واقعة فهو تصديق والظاهر تصور فيكون لكل من يسمى
 العلم طريقين موصلين لخصه وان جعل فعلا كما توهمه العبارات التي يعبر بها عنه من الوجود والعدم
 والاتباع والسلب والافتراغ فالصواب ان ينضم العلم الى تصور ساذج وتصور معي
 تصديق كما ورد في بعض الكتب المعتمدة في العلم وهو التصور مطلقا طريق خاص كما سب
 هو نظري منه ولطائفه المسمى بالحكم والتصديق طريق اخر واما جعل التعديني فبما من
 العلم مع تركبه من الحكم وعنه فلا وجه له فعلا كان الحكم او ادراكا وقما اي التصور والتصديق
 نوعان متمايزان بالذات اي الماهية فانك اذا تصورت نسبة امر الى اخر وشككت في ذلك
 علمت فيك الامر من النسبة منها ففعلك في هذه الحالة نوع من العلم ثم اذا زال عنك
 انك وحكت ما حد طر في النسبة فقد علمت تلك النسبة نوعا اخر من العلم ممتازا عن الاول
 بحقيقته وجدانا وباحتياك التام المتيقن وهو احتمال الصدق والكذب في التصديق وعدمه
 في التصور المتصدد الثاني العلم الحاد في قده ما وجد ولا يخرج عنه علمه تعالى فانه قد علم ولا
 يوهبه بغيره ولا كسب بنفسه الى هو ودي ومكتسب فالصواب ان يقال الثاني ان يكون في
 نفسه هو العلم الذي يلزم نفس المخلوق لا وما لا يجد المخلوق الى لا شكك عنه سببا كالعلم
 بجواز الجاز ان واثاقه المستحبات واورد عليه حوازي زواله اي زوال العلم الغير ذي بعد

حصوله فاعني انه كالتوم والفتنة والورد انه قد يتقيد العلم الغير ذي بعد
 كما يتقيد قبل احسن الى الوجدان وسار ما يتقيد عليه من التواتر واليقينة
 وتوجه العقل فاما يكون العلم الغير ذي لاد ما نفس المخلوق لا واما ولا بعد حصوله ولا يرد
 على تعينه ما اورد عليه اذ عبارة مشعره بالذرة اي باعتبار مفهوم الذرة في التدقيق
 متقينة فانك اذا قلت فلان هذا الى كذا اسبلا ففهم منه انه يتقيد عليه واذا قلت لا هذا الى كذا
 فهم منه انه لا يتقيد عليه في اد الثاني ان لا شكك عن العلم الغير ذي ليس مقدر ولا المخلوق في
 وما ذكرتم من زواله ما صدق وبقية مثل ما يتقيد به لا ينافي مراده اذ ليس في منها انك كما
 مقدر ولا بل غير مقدر وان قلت لا شكك مقدر وان كانا اذ غير مقدر وزيد في الذرة
 في التعريف فالاول باق بحاله فليس لعله ان اذ بالزوم اليقوت مطلقا فمقدرة يكون الانك
 عنه غير مقدر وان اراد به امتناع الانك المقدر فيكون اذ كلامه نصرا في قوله فان قيل
 فكذا انظر في حصوله اي هو ايضا غير مقدر والانك اذ لا قدرة للمخلوق على الانك عنه
 بعد حصوله فيدخل في حد الغير ويري وانما في قوله فكذا الدلائل بترتيب هذا السؤال على
 الجواب عن السؤال الاول فليسا لما يلزم من عدم التدقيق على الانك عن النظر في بعد حصوله
 عدم التدقيق على الانك عنه مطلقا واخذ كونه في التعريف هو عدم التدقيق على الانك
 مطلقا وذكره انما يوجد في الغير ويري واما النظر في بعد حصوله بان يترك
 النظر فيه وتقول في تحقيق تعريف الثاني هو ما لا يكون حصوله مقدر ولا المخلوق فاذا لم يكن
 تحصله مقدر ولم يكن الانك عنه مقدر وذكره كالمحسوسات بالحواس الطاهرة فانها لا
 تحصل بغيره الا حواس الغدور لا يتوقف على امور غير مقدر ويري لا يعلم ما في رضى حصلت
 وكيفية حصلت كما سجد كره في النظر في انما تحصل بغيره النظر المقدر ويري وكما محسوسات
 بالحواس الباطنية مثل علم الانسان ببلده والمه وكما تعلم بالامور العادية به مثل علمه بان الجبال
 المعهدة لثباته والجار غير غائره وكما تعلم بالامور التي لا سبب لا ولا يجد الا سببه
 خالصة عنها مثل علمه بان النمل والابيات لا يجمعان ولا يريضان واليد يهي ما يشته مجرد
 العقل اي يشته مجرد الشئ انه الله من غير استعانة بحس او غيره تصور انك ان تصدق
 ابو احسن من الغير ويري وقد يظن مراده فله والنكس قابل الغير ويري هو العلم المقدر
 تحصله بالتدقيق الحاد في واما النظر في بوم ما يتقيد به النظر العيني هذه عبارة الثاني قال

اخرى اي عن استدلال كذا التصور اما تصور مشعور به واما تصور غير مشعور به وكل تصور
مشعور به يتبع طلبة وبعكس الحكيمة الاولى بعكس التبعيض والى قولنا كل ما لا يتبع طلبة
ليس تصورا مشعورا به وبكس هذا المعنى بالمشعور لئلا يؤولنا بعض ما ليس تصور مشعور به
لا يتبع طلبة وهذا لا ينافي الحكيمة الثانية لان موضوعه اعم من موضوعه الا ترى ان ما ليس
مشعورا به خارجا ان لا يكون تصورا أصلا وان يكون تصورا غير مشعور به وقس على ذلك حال الحكيمة
الثانية فان العكس المستوي بعكس تتبعها هو قولنا بعض ما ليس تصور مشعور به لا يتبع طلبة
وموضوعه اعم من موضوع الحكيمة الاولى فلا منافاة بينهما الوجه الثاني من متمكك الامام في انشاء
كسبة التصور ان يقال الماهية اي المفهوم التصوري ان عرفت وحصلت بالكتب والنظر
فاما تبيينها او عزها او خارجها سواء كان خارجا بحد ذاتها او بقبضه والاقسام باسرها باطله
اما الاول فلانه سلكه معرفتها لان معرفته المعرفون الموصول مستندة على معرفته المعرفون
الموصول اليه وتقدم التي على نفسها بحديثه واما الثاني فلان جميع الاجزاء انفسها فلا يجوز تعريف
الماهية بجميع اجزائها لانه تعريف للشيء بنفسه والبعض من اجزاء الماهية ان عرفها والباقي لا يعرف
بالحقيقة من المعرفة الا يعرفه جميع الاجزاء اذن ذلك المعنى نفسه وقد ابطال واخراج اي
وعرف انجزه خارج هو منه وسيظل وهذا ان ائخذ وراي انما يلزم ان معا اذ كان ذلك البعض
معرفا لكنه الماهية وهو جم فالاولى ان يقال والبعض ان عرفها فلا بد ان يعرف جزءا
منها وذلك الجزء انما لا يكون معرفا لنفسه واما غيره فيلزم التعريف باخراج لان كل جزء
خارج عما يتألفه من الاجزاء واما الثالث فلان الخارج لا يعرف الماهية الا اذا كان كاملا
لافرادها دون شي مما عداها لكونها بمنزلة عن جميع ما سواها والعلم بذلك ان خصائص
الشيء يتوقف على تصورها وانما دور لتوقف تصور الماهية على معرفتها اخرج اياها
وتوقف تعريفها اياها على العلم بذلك الا خصائص المتوقف على تصورها وتصور ما عداها
منفصلة وانما هي لا تتألف الا من اجزاءها المتفصلة واجاب عنه بعض المباحث عن معنى
صاحب نقد المحصل بان جميع اجزاء الماهية ليس نفسا اذ كل واحد من اجزائها مقدم على
بالذات فكذلك الكل يكون متقدما على كل جزء لا يكون نفسا لا متنازع تقدم التي على نفسه خارجا
جميع اجزائها تلكا في دفع هذا الجواب بطريق اخر هذه الماهية لو كانت غير جميع الاجزاء
فاما معها اي في ما ان يكون محصل الماهية مع الاجزاء واذ ليست تلك الاجزاء انما هي فلا بد

قبل معرفتها

هذا ان من اجزاء مفعلة في ذاتها فلا يكون جميع الاجزاء مفعلة من اوجدها اي وان يكون
تصويرا بدونه الاجزاء اذ قطع النظر عن ما لا يكون اجزاء المستحالة محققا في الماهية بدونه
اجزاء الماهية لا بد من العبارة ان يقال لو لم يكن جميع الاجزاء الماهية فاما ان يكون ذلك
فذلك فلا يكون جميعا او خارجا عنه فلا يكون اجزاء وقلنا لا بد من بطون الماهية لا يلزم
من تقدم كل من الاجزاء على الماهية تقدم الكل على كل فان الكل اعم من كل واحد قد يقال ان
في الاحكام فان كل انسان سبعة هذه الدار التي لا تسع كلام وكل العكس يلزم العدد الذي
لا يلزمه كل واحد منهم بل نقول كل واحد جزء من الكل المجموع الذي ليس جزءا لنفسه ثم انما
ايدفعه اننا قد قلنا ان اي شيء ما ذكرناه من انه ليس يلزم من تقدم كل واحد
على شي تقدم الكل عليه تقدم الكل اي كل الاجزاء على نفسه لان كل واحد منها مستند على كل
تقدمه على الماهية بعينه ويمكن ان يجعل هذا نقضا اجماليا لا يحل فان اراد هذا
المجيب بجميع الاجزاء مفعلة مطلقا كسبة متناول الماهية والتصور معا تدفع جوابه ما
قد مناه وان اراد الاجزاء الماهية فقط لم يكن ما اراده اعني الاجزاء الماهية وحدها
جميعا حقيقة بل نقضه اخصا في القسم الثالث وللا كافي في معرفته كنه الماهية فلا يكون
المعرف بها حدا تاما والكلام فيه وقال غيره وهو القائل ان الماهية بجميع تصورات
الاجزاء محصل تصور واحد بجميع الاجزاء وحصله على ما كسبه في بعض كتبه ان جميع الاجزاء
وان كان نفس الماهية بالذات الا انها يتغيران بالاعتبار فانه قد يتغير بكل جزء
تصور على حده فكون هناك تصورات بعدد الاجزاء وقد يعلى تصور واحد بجميع الاجزاء
فجميع التصورات المتعلقة بالاجزاء انفسها هو المعرف الموصول الى التصور الواحد
المعنى بجميع الاجزاء اجمالا وليس في ذلك تقدم على نفسه ولا ذلك ان الحيا درس هذه
العبارة فوان اذ تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى احققنا في ذهنا تصوراتها
معامرتة محصل لنا تصور اخر مغاير لذلك المجموع المرات سيعلى جميع الاجزاء
هو تصور الماهية والوجدان يكتفي به فلذلك قال واخي ان الاجزاء اذا استحققت
في الذهن مرتبة متقدمة لبعض حتى حصلت صورها في مجتمعها لان تلك الاجزاء
المتخضعة المرتبة الماهية يعني ان تلك التصورات المجتمعة تصور الماهية بالكنه
بل عينها كما ستعرفه لان انتم مجموعا من التصورات يوجب ذلك المجموع حصول شي

آخر في البدن هو الماهية اي تصورهما وتوضيحه ان صورة كل فرد امرأة شاهدة بها
 ذلك الفرد بقدر انفاذها صفة صورته وان تقيدت احد بهما بالآخرى صارتا
 معا امرأة واحدة بشاهد بهما مجموع الحزن تصد او يشاهد بها كل واحد منهما ضمنا
 وهذا هو تصور الماهية بالكنهه اكمالها بالكتاب من تصوري الحزن ومعهدها
 بالذات ونفايها بالاعتبار على قياس حال المهمة بالنسبة الى جميع افرادها فانهم
 هذه الاخر ما وجد منه تنبيه العواقف في حل الفاظ
 المواقف بخط مولفه الشيخ عبد
 الهادي المناوي

رحمه الله
 امير

